المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

قيم المواطنة والهوية الوطنية كركيزة لتعزيز روح الانتماء والولاء الوطني والمؤسسي

إعداد /أ. د. خالد مسعود يحي الباروني
عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

22/11/2025

مقدمة:

يشكّل الولاء الوطني والولاء المؤسسي ركيزتين أساسيتين للاستقرار والتنمية، الولاء الوطني يضمن تماسك المجتمع حول هوية جامعة ومصير مشترك، بينما الولاء المؤسسي يضمن الثقة في آليات الدولة وكفاءة عملها، إن تعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية هو الطريق الانجح لترسيخ هذين النوعين من الولاء وتحويلهما من مجرد شعارات إلى التزام عملي.

يمثّل تعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية استثماراً استراتيجياً في رأس المال الاجتماعي للدولة، هذه القيم ليست مجرد مفاهيم نظرية، بل هي منظومة متكاملة تترجم إلى شعور عميق بـ "روح الانتماء"، الذي بدوره يتشعب إلى نوعين حيويين من الولاء يدعمان استقرار الدولة وفعاليتها: **(الولاء للوطن ككيان جامع، والولاء للمؤسسات كأداة تنفيذية).**

يشكّل تعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة والمستقرة، ففي ظل التحديات الداخلية والإقليمية، يصبح تماسك النسيج الاجتماعي والسياسي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى رسوخ الشعور المشترك بالانتماء، ومدى فاعلية الولاء للمؤسسات الوطنية، هذه الوثيقة تحلل العلاقة الجدلية بين هذه القيم وكيف تدعم بشكل مباشر جهود الاستقرار والوحدة الوطنية.

تُعدّ قيم المواطنة والهوية الوطنية الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الدول المستقرة والمجتمعات المتماسكة، وفي سياق المجتمعات التي تسعى للمصالحة والخروج من أزمات الصراع والانقسام، يصبح تعزيز هذه القيم ليس مجرد هدف تنموي او من باب الترف الفكري، بل ضرورة قصوى لضمان استدامة السلم الأهلي والولاء للمؤسسات.

أولاً/ المواطنة والهوية الوطنية كأساس للولاء:

المواطنة والهوية الوطنية كأرضية موحدة اساسهما العقد الاجتماعي الشامل، فالمواطنة هي علاقة قانونية وعاطفية تربط الفرد بالدولة، وتقوم على مبدأين أساسيين: الحقوق والواجبات، وفي سياق المصالحة والسلم الأهلي، تعمل المواطنة الفاعلة على:

- **تحقيق المساواة أمام القانون:** ضمان شعور جميع الأفراد، بغض النظر عن انتمائهم السابق أو خلفياتهم، بأنهم متساوون في الحقوق والفرص والمساءلة.

- **تحقيق التنوع والوحدة:** التأكيد على أن التنوع الثقافي أو الإثني أو الثقافي هو مصدر قوة للوطن، وليس سبباً للانقسام، وأن الجامع الأكبر هو الانتماء للكيان الوطني الواحد.

ولتوليد ولاء مستدام وعميق، يجب العمل على الجانبين المنطقي (المواطنة) والعاطفي (الهوية الوطنية)، وفق الآتي:

1. المواطنة/ الأساس المنطقي والشرط الحقوقي للولاء:

تؤسس المواطنة لولاء يقوم على العقد الاجتماعي العادل، وليس على الإكراه، وتتطلب المواطنة الفاعلة ما يلي:

المساواة أمام القانون: الشعور بأن الدولة تتعامل مع جميع أبنائها على قدم المساواة، دون تفضيل أو تهميش على أساس الخلفية أو الانتماء أو الأيدلوجيا أو العرق، هذا هو الشرط الأول لنمو الولاء المؤسسي.

المشاركة والمساءلة: عندما يشارك المواطن في اتخاذ القرار ويجد آليات فعّالة لمساءلة مؤسسات الدولة، يرتفع إحساسه بالملكية والمسؤولية، وهذا يعزز ولاءه للدولة ومؤسساتها.

لابد من توفير مساحات آمنة وفعالة للمشاركة السياسية والمدنية الحقيقية للشباب والمرأة وجميع الفئات، وإشراكهم في عملية صنع القرار، تحويل الشعور بالانتماء إلى ممارسة مواطنة فاعلة.

العدالة التوزيعية: ضمان التوزيع العادل للفرص الاقتصادية والموارد التنموية بين المناطق والفئات، مما يزيل بؤر التوتر التي تضعف الولاء الوطني.

2. الهوية الوطنية/ الأساس العاطفي والثقافي للولاء:

الهوية الوطنية هي الإطار الثقافي والتاريخي الذي يجمع أبناء الوطن حول قواسم مشتركة (اللغة، التراث، التاريخ المشترك، التطلعات المستقبلية)، وهي الإطار الروحي والثقافي الذي يغذّي العاطفة تجاه الوطن (الولاء الوطني)، إن تعزيز الهوية الوطنية يساهم بشكل مباشر في دعم الاستقرار، من خلال الآتي:

تجاوز الانقسامات الجزئية: توفير مرجعية عليا للولاء تتجاوز الولاءات القبلية أو الجهوية أو الفئوية، ودمج الهويات الفرعية ضمن إطار الهوية الجامعة.

بناء السردية الموحدة (الجامعة): صياغة رؤية مشتركة للتاريخ الوطني يحتفي بالإنجازات والرموز التي يتفق عليها الجميع، ويدمج كافة الروافد الثقافية كمكونات أصيلة للهوية الجامعة، وتعترف بالآلام الماضية (كجزء من المصالحة) ولكنها تركز على الأمل والمصير المشترك.

الاحتفاء بالتنوع: التعامل مع التنوع الاثني والديني والجهوي والثقافي ليس كتهديد، بل كمصدر ثراء وقوة، مما يضمن أن يجد كل مواطن نفسه ممثلاً ومحترماً ضمن الهوية الوطنية الكبرى.

الاستدامة الثقافية: دعم اللغة الوطنية ولغات المكونات الثقافية والتراث والفنون كأوعية حاملة للهوية، مما يعمق الارتباط الوجداني بالأرض والذاكرة المشتركة.

ثانياً/ استهداف مستويي الولاء بالقيم المعززة:

يجب أن تستهدف جهود تعزيز قيم كلا المستويين من الولاء بشكل منفصل ومدروس:

أ. تعزيز الولاء الوطني (الولاء للكيان):

هذا النوع من الولاء يضمن التماسك المجتمعي في الأزمات ويحمي الدولة من التفكك.

التضحية والمواطنة الصالحة، وإدماج قصص البطولة والتضحية في المناهج الإعلامية والتعليمية التي تخدم المصلحة العامة، ترسيخ مفهوم "الوطن أولاً" والعمل بروح الفريق الواحد.

الاحترام المتبادل: دعم مبادرات الحوار بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية للحد من الكراهية والتعصب، لتحصين النسيج الاجتماعي ضد الانقسام الداخلي وتوفير مناخ وبيئة ملائمة لدعم جهود المصالحة الوطنية.

ب. تعزيز الولاء المؤسسي (الولاء لآليات الدولة):

هذا الولاء هو ثقة في الأداء الحكومي والمدني، ولا يمكن تحقيقه إلا عبر إصلاحات هيكلية في بنى وهياكل مؤسسات الدولة.

النزاهة والشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ونشر تقارير الأداء، ومكافحة الفساد بصرامة عبر جهات مستقلة، لبناء الثقة في المؤسسات الحكومية والقضائية.

الكفاءة والموضوعية: تطبيق نظام الجدارة في التعيينات والترقيات بجميع الأجهزة الإدارية والخدمية، لضمان حيادية المؤسسات وأنها تخدم الوطن ككل، وليس فئة معينة.

ثالثاً/ المحاور الاستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة والولاء:

لتحويل هذه القيم إلى واقع ملموس يدعم المصالحة والاستقرار يجب التركيز على المحاور الرئيسية التالية:

1. المحور التعليمي (بناء الوعي):

إعادة هيكلة مقررات التربية الوطنية والمدنية لتصبح تفاعلية وواقعية، وتركز على الحقوق والواجبات والمشاركة في خدمة المجتمع، وإشراك الطلاب في برامج تطوعية وخدمة مجتمعية مباشرة لتعميق إحساسهم بالمسؤولية تجاه الوطن.

تطوير مناهج التربية والتعليم التي تركز على حقوق الإنسان، مبادئ الدستور، وثقافة الحوار، وتعليم التاريخ الوطني بصورة موضوعية وشاملة، لبناء جيل يمتلك أدوات المواطنة الفاعلة ويفهم دوره في بناء الدولة، وتعليم تاريخ الوطن المشترك بإيجابيات وتحدياته، وغرس قيم التسامح والحوار والمشاركة في سن مبكرة، لبناء جيل يؤمن بوحدة الوطن وسيادة القانون.

2. الاصلاح المؤسسي (العدالة والكفاءة):

تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتشريعية لضمان مساءلة السلطة التنفيذية، فالمحاسبة هي جوهر الولاء المؤسسي، وتطبيق "ميثاق خدمة المواطن" في جميع الدوائر الحكومية، لضمان الجودة والسرعة والمساواة في تقديم الخدمات.

وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد بصرامة، للرفع مستوى الثقة في المؤسسات (تعزيز الولاء المؤسسي).

3. المحور الإعلامي والثقافي (توليد العاطفة):

توجيه الإعلام ليكون جسراً للوحدة الوطنية بدلاً من أداة للانقسام، من خلال تسليط الضوء على قصص النجاح الوطني والتعايش السلمي ونماذج المواطنة الإيجابية والاشادة بالرموز الوطنية

وتضحياتهم التاريخية لأجل الوطن وبناء الدولة، ودعم الإنتاج الثقافي والفني الذي يعزز الهوية الوطنية الجامعة ويرسخ قيم التنوع الإيجابي.
العمل على توجيه الخطاب الإعلامي الرسمي والخاص نحو تعزيز القواسم المشتركة بين اطياف المجتمع، وتجريم أي خطاب تحريضي أو إقصائي، تعزيز السردية الوطنية الموحدة ومواجهة الشائعات التي تهدف لتفكيك الولاء الوطني والمؤسسي.

4. تمكين المجتمع المدني: دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المصالحة الوطنية والتفاعل بين مختلف المكونات الاجتماعية، وإنشاء منتديات للحوار الوطني المستدام، وبناء السلام، وبالتالي تحويل الانتماء إلى ممارسة عملية ومشاركة مسؤولة في القضايا الوطنية، وتقديم مساحات آمنة للتفاعل المدني بعيداً عن الاستقطاب السياسي.

5. إصلاح الخدمة المدنية: تبني نظام كفاءة وشفافية صارم في التعيينات والترقيات بالمؤسسات، لضمان استبعاد المحسوبية وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، والرفع من كفاءة المؤسسات وزيادة ثقة المواطنين بها، مما يدعم الولاء المؤسسي.

رابعاً/ المواطنة والهوية الوطنية كرافعتي الانتماء:

يُعدّ الانتماء العاطفة الجامعة التي تُحوّل الفرد من مجرد مقيم إلى شريك فاعل في مصير الوطن، وهو يُغذَّى عبر المواطنة والهوية.

1. المواطنة/ البعد الحقوقي والمسؤولية:

المواطنة هي العقد الاجتماعي الذي يضمن حقوق الفرد وواجباته تجاه الدولة، وهي الأساس المنطقي لروح الانتماء، يتم تعزيز الانتماء من خلال المواطنة عبر:

المساواة والعدالة: الشعور بالانتماء لا يمكن أن ينمو في ظل التمييز، ضمان أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون وفي الحصول على الفرص والخدمات يرسّخ قناعة الفرد بأن الدولة ملك للجميع.

المشاركة الفاعلة: إتاحة المجال للمواطنين للمشاركة في الشأن العام واتخاذ القرارات (على المستوى المحلي أو الوطني) يحوّلهم من متلقين للخدمة إلى مساهمين في البناء، مما يقوي ارتباطهم بالوطن.

2. الهوية الوطنية/ البعد الثقافي والتاريخي:

الهوية الوطنية: هي الإطار الثقافي والتاريخي والروحي المشترك الذي يجمع الأفراد، إنها توفر السردية الجامعة والمصير المشترك.

الاعتزاز بالتنوع: يجب أن تكون الهوية الوطنية شاملة تحتفي بكافة المكونات الثقافية والإثنية والدينية والثقافية كجزء أصيل من النسيج الوطني، لا كمكونات متنافسة، هذا يضمن أن يجد كل فرد نفسه ممثلاً في الهوية الجامعة.

الذاكرة المشتركة: تسليط الضوء على الإنجازات المشتركة، والرموز الوطنية الجامعة، واللحظات التاريخية التي وحّدت الأمة، يعمّق الإحساس بالفخر والارتباط بالجماعة الوطنية.

- **المواطنة والهوية الوطنية كإطار جامع:**

1. المواطنة الفاعلة: تُعرَّف المواطنة بأنها علاقة قانونية وعضوية بين الفرد والدولة، وهي تتجاوز مجرد الإقامة الجغرافية لتشمل المشاركة والمسؤولية المتبادلة، إن تعزيز المواطنة يرتكز على مبادئ:

المساواة غير المشروطة: تكافؤ جميع المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون، بغض النظر عن الأصل أو الخلفية أو الانتماء العرقي والثقافي، هذا يزيل بؤر التوتر ويعزز الشعور بالعدالة.

سيادة القانون: التأكيد على أن القانون هو المرجعية العليا التي يخضع لها الجميع، الأمر الذي يدعم النزاهة المؤسسية ويقضي على المحسوبية والفساد.

الهوية الوطنية الموحدة: تُمثل الهوية الوطنية الذاكرة المشتركة والقواسم الثقافية والتاريخية التي توحد أفراد المجتمع لدعم الاستقرار والمصالحة والسلم المجتمعي. **يجب** أن تكون الهوية الوطنية:

شاملة وغير إقصائية: تحتفي بالتنوع الثقافي والإثني والديني والثقافي داخل الوطن، وتدمج الهويات الفرعية تحت مظلة الهوية الوطنية الجامعة.

مستقبلية التوجه: تركز على الأهداف والتطلعات المشتركة نحو التنمية والازدهار، مما يصرف الاهتمام عن الانقسامات التاريخية ويوجه الطاقات نحو البناء.

- **روح الانتماء ومستويات الولاء للاستقرار:**

إن الشعور العميق بروح الانتماء هو الجسر الذي يحوّل القيم النظرية للمواطنة والهوية إلى التزام عملي يدعم الاستقرار والمصالحة والسلم المجتمعي، عندما تتجذر روح الانتماء، فإنها تفرز نوعين من الولاء ضروريين للاستقرار والنهوض، ويتجسد هذا الالتزام في مستويين من الولاء:

1. الولاء الوطني (للوطن):

هو أسمى أشكال الولاء والأكثر تجريداً، ويعني الارتباط العاطفي والأخلاقي بالجغرافية، والتاريخ، والشعب، والمصير المشترك، أي للوطن كأرض، وشعب، وقيم عليا، ومصير مستقبلي.

سماته الأساسية ودور يكمن في تعزيزه قيم التضحية والتفاني والاستعداد لتقديم المصلحة العامة للوطن على المصلحة الشخصية أو الفئوية، ويعزز الولاء الوطني وحدة الصف وحماية النسيج الوطني ضد دعوات الفرقة أو الانقسام على أسس جهوية أو طائفية، كما يرسخ الاعتزاز بالرموز الوطنية (العلم، النشيد، التاريخ) كمرجعية عاطفية جامعة.

دور الولاء الوطني في الاستقرار: يوفر الولاء الوطني مظلة حماية للنسيج الاجتماعي، حيث يدفع المواطنين إلى تقديم مصلحة الوطن على المصالح الفئوية أو الشخصية، مما يمنع تفكك المجتمع عند الأزمات.

مؤشرات الولاء الوطني: يتم قياسه بالاستعداد للمشاركة الإيجابية في البناء والتنمية، والمحافظة على الممتلكات العامة، والدفاع عن سيادة الوطن.

2. الولاء المؤسسي (للدولة ومؤسساتها):

هو الولاء الهيكلي، للآلية التي تدير شؤون الوطن وتطبق قانونه، ويتمحور حول الثقة والاحترام للمؤسسات الدستورية والقانونية والمدنية للدولة (مثل القضاء، الحكومة، الجيش، الشرطة، الجهاز الإداري).

دور الولاء المؤسسي في الاستقرار: ضمان عدم انهيار الدولة أو فقدانها للفاعلية، عندما يثق المواطن في حيادية وعدالة ومهنية المؤسسة، فإنه يلتزم بقراراتها ويشارك في دعمها.

متطلبات الولاء المؤسسي: يتطلب الولاء المؤسسي أن تكون المؤسسات ذاتها نزيهة، شفافة، وتقدم خدماتها بكفاءة ومساواة، بعيداً عن الاستقطاب السياسي أو التبعية لأفراد.

بناء الثقة والاحترام والالتزام: سماته الالتزام بالقوانين واللوائح، واحترام هيبة المؤسسات وقراراتها، وبناء منظومة الثقة والنزاهة في حيادية وعدالة المؤسسة وكفاءتها في تقديم الخدمات.

المهنية والاستدامة: ضمان عدم ارتباط المؤسسة بشخص أو تنظيم سياسي، بل بالدولة الدستورية، مما يضمن استمراريتها وفاعليتها.

ملاحظة هامة: لا يمكن أن يستمر الولاء المؤسسي ما لم تكن المؤسسات شفافة، محايدة، وتخضع للمساءلة، إذا غابت العدالة، تحوّل الولاء إلى الخضوع، وتآكل الانتماء الحقيقي.

دور القيم في دعم المصالحة والاستقرار:

1. المصالحة كناتج لقيم المواطنة:

لا يمكن تحقيق مصالحة حقيقية ومستدامة دون تبني قيم المواطنة الأساسية، وهي:

العدالة الانتقالية والمساءلة: تعزيز قيم النزاهة والعدالة يضمن معالجة آثار الماضي بشكل عادل ومنصف، بما في ذلك جبر الضرر وتأكيد سيادة القانون على الجميع.

التسامح وقبول الآخر: تُرسخ المواطنة قيم الاحترام المتبادل والحوار، مما يمهد لدفن أحقاد الماضي وبناء علاقات جديدة قائمة على الثقة والتعايش السلمي.

2. تعزيز الاستقرار بترسيخ قيم الانتماء والولاء:

الاستقرار السياسي والاجتماعي ليس غياباً للصراع فحسب، بل هو شعور عميق بالأمان والوحدة يتجسد في شكلين من الولاء:

الولاء الوطني (للوطن): الإحساس العميق بالارتباط بالوطن كأرض وشعب وتاريخ، والاستعداد للتضحية من أجله، بما يحمي النسيج الاجتماعي من التمزق ويمنع الانزلاق نحو الاقتتال الداخلي أو التنازع على الموارد.

الولاء المؤسسي (للدولة): الثقة والالتزام تجاه مؤسسات الدولة الشرعية والقانونية (الجيش، القضاء، الحكومة المدنية)، بما يضمن احترام قرارات الدولة، وفعالية عمل المؤسسات، وعدم خضوعها للولاءات الشخصية أو الفئوية.

ملاحظة هامة: الولاء المؤسسي السليم يجب أن يكون للدولة ومؤسساتها الدستورية، وليس لشخص أو فصيل سياسي بعينه، لضمان استمرار الاستقرار بعد أي تغيير في القيادة.

الخلاصة:

إن الاستقرار ليس غياباً للصراع فحسب، بل هو نتاج توازن بين العقد الاجتماعي (المواطنة) والإطار الروحي (الهوية الوطنية) والقوة التنفيذية (الولاء المؤسسي)، من خلال الاستثمار المنهجي في هذه القيم، تُحصّن الدولة نفسها من الانقسام، ويتحول الانتماء من عاطفة إلى مسؤولية، مما يضمن استدامة السلم الأهلي والنهوض الوطني.

إن الولاء الوطني هو النتيجة الطبيعية لشعور المواطن بأن وطنه يحميه ويقدره، وأن هويته محترمة وممثلة، أما الولاء المؤسسي، فهو النتيجة الحتمية لثقة المواطن في كفاءة المؤسسات وعدالتها ونزاهتها، الاستثمار في قيم المواطنة والهوية هو الضمانة الأكثر فعالية لترسيخ هذه الولاءات وتحقيق التماسك الوطني.

إن تعزيز المواطنة والهوية الوطنية هو العملية التي تؤدي إلى توليد روح الانتماء، هذه الروح هي الوقود الذي يشغل محركي الولاء: الولاء للوطن الذي يوحدنا، والولاء للمؤسسات التي تخدمنا، هذه المنظومة المتكاملة هي الضمانة الأكيدة لتحقيق التماسك الاجتماعي والتقدم المستدام، وتحقيق المصالحة والسلم المجتمعي.

الخاتمة:

إن تعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية هو استثمار استراتيجي في مستقبل الأمة، عندما يشعر الفرد بالانتماء الكامل لوطن يتساوى فيه مع الجميع، وتحميه مؤسساته التي يثق بها، فإن الروح الوطنية تتحول من مجرد شعار إلى درع حقيقي يحصّن الدولة ضد عوامل الانقسام، هذا المسار، الذي يجمع بين الوحدة الوطنية والولاء المؤسسي، هو الطريق الأكثر ضماناً لتحقيق المصالحة الشاملة والاستقرار الدائم.